

Separation of religion from state Between Algerian associations and the French colonial administration `` Association of Algerian Muslim Scholars as an example``

Rahmani Mohamed El Amine¹, Dr. Ould Ennebia Karim²

¹PhD student- Djilali Liabes University - Sidi Bel Abbès (Algeria).

²Professor (Dr.) - Djilali Liabes University - Sidi Bel Abbès (Algeria).

The Author's E-mail: rahmanizaki90@gmail.com¹, karimouldennebia@yahoo.fr²

Received: 10/09/2024

Published: 05/03/2025

Abstract:

This important scientific study deals with the separation of religion from the French colonial administration in Algeria . It was demanded by Algerian associations and dealt with by the French colonial administration in Algeria, where the Association of Muslim Scholars was the leader of this demand. Islamic religious affairs in Algeria were an important factor for the Algerian people and their intellectuals .Each party had goals and means, especially since the French dealings with other religious minorities in Algeria were completely different from their dealings with Islamic affairs.

This is what prompted most Algerian associations and parties to raise this slogan, and despite the issuance of the secularism law in France, it was not implemented in Algeria despite all attempts.

Keywords: Religious associations, Secularism, French colonial administration in Algeria, First Islamic Conference.

مطلب فصل الدين عن الدولة بين الجمعيات الجزائرية والإدارة الاستعمارية الفرنسية "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نموذجاً"

رحماني محمد الأمين¹، أ.د. ولد النبية كريم²
¹طالب دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس (الجزائر).
²جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس (الجزائر).

المخلص:

عبر هذه الدراسة العلمية نتطرق إلى موضوع فصل الدين عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ما بين مطالبات الجمعيات الجزائرية (جمعية العلماء المسلمين نموذجاً) وتعتت الإدارة الاستعمارية الفرنسية من جهة أخرى، حيث كانت جمعية العلماء المسلمين هي القائدة لهذا المطلب الذي اعتبر من أدبياتها الأساسية، باعتبار أن الشؤون الدينية الإسلامية بالجزائر كانت عاملاً هاماً بالنسبة للشعب الجزائري و متقفيه، وركيزة أساسية في بناء هويته الخاصة التي سعت فرنسا إلى تدميرها بكل الأساليب، فكان لكل طرف أهداف و وسائل، خصوصاً أن التعامل الفرنسي مع الأقليات الدينية الأخرى في الجزائر (المسيحية و اليهودية) كان مختلفاً تماماً عن التعامل مع الشؤون الإسلامية، وهو ما دفع أغلب الجمعيات و الأحزاب الجزائرية لرفع هذا الشعار، و الذي و رغم صدور قانون العلمانية في فرنسا إلا أنه لم يطبق في الجزائر رغم كل المحاولات.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات الدينية، جمعية العلماء المسلمين، العلمانية، الإدارة الاستعمارية، المؤتمر الإسلامي.

● مقدمة:

كانت الجزائر خلال الربع الثاني من النصف الأول للقرن العشرين، في مفترق طرق حول النظرة للمستقبل، مع كثرة التساؤلات و وجهات النظر، خصوصاً مع ظهور جمعيات و حركات جزائرية كانت لكل منها رؤية ونظرة مختلفة للمستقبل، ومن بينها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتصدّرها للمشهد الجمعي منذ تأسيسها في ماي 1931، و التي رافعت وناضلت من أجل مبدأ حرية تسيير الشؤون الدينية الإسلامية للجزائريين بعيداً عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية، و طالبت بضرورة فصل الدين عن الدولة بالجزائر على غرار ما طُبّق بباريس مطلع القرن العشرين، كل هذا في ظل رفض و تعتت من الإدارة الاستعمارية المحلية بالجزائر و إصرارها على تسيير الشؤون الإسلامية بقبضة حديدية، و هنا تتجلى أهمية هذه الدراسة و التابعة من حساسية الموضوع وتأثيراته العميقة على الشعب الجزائري و نضاله ضد المستعمر خصوصاً في الجانب الديني الذي كان له بالغ الأثر في وجدان و ضمير الشعب، ناهيك عن كونه ركيزة أساسية في هوية مجتمعنا الذي سعت الإدارة الاستعمارية إلى طمسها و مسخها بكل ما أوتيت من قوة، و في سبيل إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهجين السردية و التحليلية اللذين يتخللها الاستنتاج في عدة مواضع من الموضوع، مرتكزين على إشكالية أساسية ذات فروع و التي تكمن في:

**ما سرّ إصرار الإدارة الاستعمارية على تجميد و رفض تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالجزائر؟
و ما أسباب تمسك جمعية العلماء بهذا المطلب؟ ولماذا كان هناك شبه إجماع لدى أغلب تيارات الحركة الوطنية حول هذا المطلب؟ وما أثره على الشعب الجزائري؟**

1- جمعية العلماء المسلمين و تبني موقف فصل الدين عن الدولة:

مع صدور قانون 01 جويلية 1901 بفرنسا و دخوله حيّز التنفيذ في الجزائر بعد سنوات، بدأت الجمعيات على اختلافها دينية و ثقافية و رياضية و بالتأسيس و الظهور بشكل قانوني ولو بمستوى تدريجي بطيء، و شكّلت إلى جانب الحركات الحزبية التي بدأت بالظهور بعد 1919 ملامح ما عُرف بالحركة الوطنية، حيث مثّلت نقطة تحول في مسار الأحداث بالجزائر و طريقة التعاطي و التعامل مع مختلف القضايا، و هنا تبرز "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" كأبرز الجمعيات الجزائرية آنذاك، و تبنيها لمطلب فصل الدين عن الدولة بكل ماله و ما عليه، هذا المطلب الذي أجمعت أغلب التيارات الوطنية التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عليه:

فما هي أسباب تبني هذا المطلب؟ وما هي المساعي المبذولة من طرف أطراف الحركة الوطنية في هذا الإطار؟

1.1 لمحة عن جمعية العلماء المسلمين:

بالنظر إلى تردي الحالة الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية، رأى ثلثة من العلماء والمصلحين بضرورة بعث منظمة أو جمعية لهم، لتنسيق الجهود وتنظيمها لتقويم وإصلاح الحالة الراهنة آنذاك، وتعود بذرة تأسيس الجمعية إلى اللقاءات التي جمعت علمين من أعلام الإصلاح والفكر والعلم في الجزائر، وهما الإمامان عبد الحميد بن باديس و محمد البشير الإبراهيمي، هذه اللقاءات التي تمت في الحجاز سنة 1913، هي التي وضعت فيها اللبّات الأولى للجمعية، وعن هذا يقول الإبراهيمي "... تلك الليالي من عام 1913، هي التي وضعت الأسس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي لم تبرز للوجود إلا عام 1931"، كما قام ابن باديس بزيارة إلى الإبراهيمي بمدينة سطيف سنة 1924، حين أبلغه بنيتّه في تأسيس جمعية باسم الإخاء العلمي، والتي كان الهدف منها توحيد جهود العلماء الجزائريين وطلابهم والتنسيق فيما بينهم من خلال برنامج مشترك، وقد كلف الإبراهيمي بوضع مسوّدّة هذه الجمعية، ووجه ابن باديس سنة 1928 دعوة إلى العلماء والطلاب العائدين من جامع الزيتونة و المشرق العربي، للاستعداد التّام لإنجاز هذا المشروع.

كان التأسيس الرسمي للجمعية بتاريخ 05 ماي 1931 بنادي الترقّي بالعاصمة، بحضور 72 عالماً من علماء الفُطر الجزائري، وتكون المجلس الإداري للجمعية من 13 عضواً ولجنة عمل دائمة من 05 أعضاء، كما انتخب الإمام ابن باديس رئيساً للجمعية، وقد أخذت هذه الجمعية طابعاً دينياً إصلاحياً علمياً، وكان من بين أهدافها المحافظة على الدين الإسلامي و محاربة البدع والخرافات، وإصلاح عقيدة المجتمع، ونشر العلم والمعرفة وإحياء الهوية الجزائرية ومحاربة المخططات الهادفة لطمسها، وهذا عبر عدّة وسائل منها تأسيس المساجد والمدارس الحرة وإلقاء الخطب والمحاضرات وإصدار الصحف وغير ذلك.¹

لقد كان للجمعية أهداف متعددة تتجاوز الإطار الديني، إلى اهتمامات اجتماعية وثقافية وحتى سياسية، والتي لم تصرح بها الجمعية علناً، من أجل الإفلات من الإجراءات الإدارية القمعية، التي كانت تسلطها الإدارة الاستعمارية على كل الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية.²

1.2 تبني الجمعية لمطلب فصل الدين عن الدولة:

فصل الدين عن الدولة يعني عدم تدخل السلطات الحاكمة في الشؤون الدينية لهذه الدولة، وأن تُمنح الشؤون الدينية على اختلافها الحرية المطلقة وتُفصل عن السلطة، على أن يقوم بتسيير شؤونها رجال الدين، ممثلين في هيئات أو مجالس أو جمعيات³، و لطالما طالب الجزائريون عموماً باحترام دينهم الإسلامي بكافة شرائعه ومؤسساته، كما وطالبوا بمنحهم استقلالاً ذاتياً في تسيير شؤونهم الدينية، بعيداً عن هيمنة الإدارة وسيطرتها⁴، وعلى هذا المطلب سارت العديد من الشخصيات والهيئات الدينية وحتى بعض التيارات السياسية⁵.

ظهر هذا القانون للوجود في فرنسا سنة 1905 حيث نصّ على فصل الدين عن الدولة، و بدأ العمل به في الجزائر بموجب مرسوم 07 سبتمبر 1907، لكنه على أرض الواقع وفيما يخص الشؤون الإسلامية لم يطبق⁶، تحرك عدّة أصوات جزائرية للمطالبة بتطبيق هذا الفصل في الجزائر، إنّما يعود لكل ما تعرّض له الدين الإسلامي على يد المستعمر الفرنسي وإداراته المختلفة، في الوقت الذي عُوّلت فيه بقية الأديان الأخرى بالجزائر (المسيحية، اليهودية) باحترام تام، إذ كان التضييق والمحاربة هما الصفتان البارزتان اللتان طبعتا علاقة الإدارة الاستعمارية بالدين الذي

¹ صديقي بويكر، البعد المقاصدي في فتاوى أعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "دراسة من خلال جريدة البصائر 1956/1935"، مذكرة مُقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصول، جامعة باتنة، 2011، ص6، 7، 8، 9-10، 14، 15، 16، 17.

² على بن طاهر، مبارك الميلي وجهوده في الحركة الإصلاحية في الجزائر (1897-1945)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001، صص 99-100.

³ الفرحي بشير كاشنة، صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1851/1853) جريدة المنار نموذجاً، الجزء الثاني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و أول نوفمبر 1954، الجزائر، طبعة خاصة، 2010، ص93.

⁴ سيفو فتيحة، "الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية (1830/1914)، مجلة عصور، جامعة وهران، العدد 16، جوان/ديسمبر 2010، صص 61.

⁵ الفرحي، المرجع السابق، ص144.

⁶ بوسماحة سيف الدين و شبوط سعاد يمينة، "قانون الجمعيات الفرنسي 1901 وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية (الجمعيات، التعاضديات، النقابات)، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية و الحضارية، جامعة تلمسان، المجلد 7/العدد2، ص226.

يعتقته غالبية سكان الجزائر، ألا وهو الدين الإسلامي الحنيف، ولهذا فقد سعى الجزائريون لتحرير الشؤون الإسلامية من قبضة الإدارة، وتسييرها تلقائياً من طرفهم.⁷

و بإطلالة سريعة على وضعية الشؤون الإسلامية بالجزائر خلال المرحلة الاستعمارية، فإننا سنستخلص أسباب الرغبة الجزائرية والإلحاح في ضرورة فصل الدين عن الإدارة الاستعمارية، فهذه جريدة البصائر تلخص الطريقة الاستعمارية في التعامل مع الشؤون الإسلامية في إحدى مقالاتها " ... تصرفت الحكومة الفرنسية التي لا تدين بدين ... في شؤون الدين الإسلامي كلها ... وذلك بالتبديل والتغيير ظلما وعدواناً، رغم أنوف أهل الأقطار المحكومة بسلطتها، فبدلت وغيرت حسبما تمليه مصالحها الاستعمارية في المساجد والأوقاف والوظائف، وتدخلت حتى في الحج والصلاة ..."¹، وبالرغم من تعهد الإدارة الاستعمارية في أول أمرها بالجزائر بحماية واحترام الدين الإسلامي، وهذا من خلال معاهدة الاستسلام (1830/07/05)²، وعلى الرغم من محاولاتها في تنظيم ممارسة الديانة الإسلامية بالجزائر، والذي تجلى عبر القرار الوزاري الصادر بتاريخ 1851/04/30، والقرار الذي تلاه في ماي 1851، إلا أن تسيير الشؤون الإسلامية بالجزائر ظل وفق ما تمليه الصدف على حد تعبير أجبرون³، ووفق ما يندرج في خانة الحرب على الإسلام الذي هو منبع وأساس الهوية الجزائرية على حد وصف الشيخ البشير الإبراهيمي.⁴

و على سبيل المثال يمكن أن نذكر القضاء والذي تعرض لجملة من القوانين التي استهدفتها، إذ كانت البداية بقرار 10 أبريل 1834 والذي أعطى المتخصصين الحق باستئناف الأحكام الصادرة عن القاضي المسلم لدى مجالس الاستئناف، والتي كان أعضائها فرنسيين ويهود، وقد كان هذا من اختصاص المحاكم الشرعية قبل صدور هذا القرار، وفي عام 1841 صدر قانون آخر يُصادر نفوذ القضاة المسلمين في الدعاوى الشخصية كالإرث والطلاق، ثم مُنِع القاضي المسلم من حق النظر في شؤون الملكية والعقارات بعد ذلك، وبالأخص في أعقاب صدور قرار 10/08/1986⁵، وفي ذات السياق نجد تصريحاً للحاكم العام ديقيدون " ... يجب أن يُمَحَى القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي، فنحن الفاتحون فلنعرف كيف نفرض إرادتنا ..."⁶، وسيراً على هذا النهج أُسِّسَت محاكم الصلح ابتداءً من سنة 1874 وأُلغيت مناصب قضاة الشرع الإسلامي، وأرغم السُكَّان على التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين، ومع سنة 1896 صدر قرار تم بموجبه إخضاع المحاكم الشرعية للوالي العام، وغير ذلك من القرارات والقوانين التي استهدفت القضاء.⁷

المساجد بدورها وقعت تحت السيطرة الاستعمارية، فخلال الثلاث سنوات الأولى من الاحتلال فقط، حُوِّلت ثلاثة أرباع مساجد مدينة الجزائر إلى كنائس وأغراض أخرى⁸، كما عملت الإدارة على تكوين طبقة رسمية من رجال الدين الإسلامي، أوكلت إليهم إدارة هذه المساجد،⁹ كما كانت الإدارة هي التي تُنصَّب المفتي وتُسمِّي الأئمة والخطباء والمؤذنين¹⁰، كما أنها شجعت البدع والخرافات والشعوذة بين صفوف الشعب الجزائري، وذلك بتوفيرها الحماية للمظللين باسم الدين، والذين جندتهم فرنسا ليكونوا مطيئتها وجنودها الروحيين على حد تعبير الشيخ البشير الإبراهيمي¹¹، وهكذا أضحت فرنسا المسيحية تتصرف وفق هواها في شؤون المساجد والزوايا والقضاء الإسلامي، وكانت الموافقة لا تتم في غالب الأحيان على الإمام والمفتي والمؤذن، إلا إذا رغب في التجسس على إخوانه المسلمين

⁷ بو عزيز يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1954/1830)، الأعمال الكاملة ليحي بو عزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2009، ص 88.

¹ لبصائر، العدد 18، 1948/01/05.

² بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1871/1830)، مطبوعات دحلبي، البلديّة/الجزائر، 2007، ص 17.

³ أجبرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزء الأول، ترجمة: م حاج مسعود و ع بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 545.

⁴ الإبراهيمي محمد البشير، في قلب المعركة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 68.

⁵ بو عزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1954/1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 40.

⁶ أجبرون روبير شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عصفور عيسى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1982، ص 105.

⁷ بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ص 40-41.

⁸ قتان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، أعمال جمال قتان، المجلد الرابع، منشورات وزارة المجاهدين، 2009، ص 121.

⁹ بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ص 41.

¹⁰ المدني، كتاب الجزائر، آثار أحمد توفيق المدني، المجلد الثامن، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2010، ص 463.

¹¹ ابن نعمان أحمد، جهاد الجزائر "حقائق التاريخ ومغالطات الإيديولوجيا"، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص 107.

على حد تعبير صالح فركوس، لأنه لا يرتقي في الدرجة إلا بعد أن يثبت قدرا من الحماس والإخلاص للإدارة الفرنسية.¹²

وفيما يخص سياسة التنصير التي اتبعتها فرنسا في الجزائر من أجل نشر المسيحية بين صفوف شعب الجزائر، فقد ظهرت بوادرها منذ بدايات الاحتلال، إذ كتب أحد الكتاب الفرنسيين في هذا السياق: "... يجب على فرنسا أن تتابع في الجزائر إنجاز مالم تستكملة روما من عمل... إن الجزائر بلد لاتيني وليس بلداً إسلامياً، وإن هذا البلد لا تمثله القباب بل أقواس النصر"¹³، وعلى هذا الأساس تحالفت السلطات الاستعمارية مع الكنيسة من أجل تطبيق المشروع التنصيري للجزائر، وإعادتها إلى ديانتها القديمة: "دين أجدادها أثناء حكم روما وحكم بيزنطة"- على حد تعبيرهم- وهكذا باشرت فرنسا محاولاتها التبشيرية بين صفوف الشعب الجزائري، لتلعب دور الحارس الأول للمسيحية، وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه الكاردينال لافيغري¹⁴، والذي تلقى المساندة من البابوية وكذا السلطات الفرنسية بالجزائر من أجل تنفيذ مشروعه التنصيري الضخم في الجزائر، مقدمين له كافة المساعدات اللازمة سواء كانت مادية أم معنوية، فأنشأ لافيغري مؤسسة القديس أوغستين لبعث الدين المسيحي، وأرسل مبعوثيه لمختلف المناطق الجزائرية، كما كان يتحين الفرص لمناسبة من أجل تحقيق سياسته المتمثلة في تنصير الشعب الجزائري، مستغلاً الأوضاع المادية الصعبة التي كانوا يعيشونها، فمثلاً على إثر المجاعة التي حلت بالجزائر في ستينات القرن التاسع عشر، أطلق لافيغري العنان لسياسته، وأخذ يجمع الأيتام في ملاجئ خاصة، بسانت أوجين بالأبيار وبين عكنون، وقد ضم ملجأ بن عكنون وحده 1753 طفلاً، معدل أعمارهم مابين 8 و10 سنوات، وكان مشروع لافيغري قائم على أساس تكوين هؤلاء الأيتام الجزائريين المسلمين تكويناً مسيحياً، فاشترى قطعة أرض واسعة في سهل الشلف منذ 1868، أقام عليه مستوطنتين عربيتين (سان سيبريان وسان مونيك)، وعدا عن لافيغري فقد استمرت محاولات تنصير الشعب الجزائري من طرف رجالات الدين الفرنسيين وبدعم من سلطات الاحتلال كثيراً وبمختلف الوسائل، لكنها ووجهت برفض شديد من قبل مختلف أطراف الشعب الجزائري، بالرغم من كل الإغراءات والمحاولات.¹

و عن الأوقاف فكانت البداية بوضع اليد عليها بموجب قرار 08 سبتمبر 1830، كذلك مرسوم 07 ديسمبر 1830 الذي حول الأوقاف إلى مراقبة المصلحة العقارية (الدومين)، وكذلك مخطط جيراردان في 25 أكتوبر 1832، والذي تحول إلى تقرير مفصل يحدد وضعية الأوقاف سنة 1838، وساعد على إصدار أمر في 01 أكتوبر 1844، حيث تم بموجبه إخضاع الأوقاف للمعاملات المتعلقة بالأموال العقارية، ومهد أيضاً لقرار 30 أكتوبر 1858 الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي، حتى يتمكن الأوروبيون واليهود من امتلاك الأملاك الموقوفة، وهكذا أصبح سهلاً على الإدارة الفرنسية تصفية الأوقاف بصفة نهائية لصالح الاستيطان الأوروبي في الجزائر بمقتضى قانون 1873، وبهذا فقد الجزائريون تصفية أوقافهم أحد الأسس التي تقوم عليها حياتهم الثقافية والدينية والاجتماعية، وقد رافق إجراءات محاصرة الأوقاف وتصفياتها، سنن قوانين أخرى أدت إلى الاستيلاء على أملاك الإدارة الجزائرية قبل الاحتلال (البابليك)، والاستحواذ على ملكيات الموظفين وخاصة العناصر التركية التي رُجِل أغلبها إلى الأناضول، فوسعت فرنسا بذلك دائرة نفوذها.²

باختصار يمكن القول بأن الإدارة الاستعمارية قد تصرفت في الشؤون الإسلامية للجزائريين بلا ضوابط، وأنها أعطت لنفسها الحرية المطلقة للتصرف فيها، فنجدها قد قامت بغلق وهدم المساجد، وأنها ضمت الأوقاف إلى ممتلكات الدولة، وتحكمت في تعيين الأئمة والمفتين، وحظرت شعائر الحج و هلم جراً،³ إذاً كل هذه الظروف دفعت بالجزائريين والذين أصبح نشاطهم منظماً في إطار مختلف فعاليات وتيارات الحركة الوطنية إلى السعي والمطالبة بحرية تسييرهم للشؤون الإسلامية، وتحريرها من قبضة الإدارة.

¹² فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1925/1830)، مديرية النشر لجامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2010، ص 425.

¹³ إبراهيمي محمد البشير، "أننا"، مجلة الثقافة، العدد 87، ماي- جوان 1958، ص 65.

¹⁴ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الاستعمار بين الحقيقة والجدل السياسي " محاضرات أعمال ملتقى دولي يحمل نفس العنوان"، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 31-32.

¹ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1954/1830)، الجزء السادس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص 121، 127، 123.

² سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وأفاق " مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 22.

³ أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزء الأول، ص 541.

2. فصل الدين عن الدولة في نشاطات جمعية العلماء المسلمين:

قادت جمعية العلماء المسلمين منفردة أحيانا وبنشاط مشترك مع جمعيات أو أحزاب أخرى، وبصفتها الجمعية أو باسم قادتها و علمائها الشخصي مساع عديدة و نشاطات كبيرة في سبيل تحقيق و دعم مطلبهم في فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية بالجزائر، مستغلة كون هذا المطلب قد حقق اجماعا لدى أغلبية أطراف الحركة الوطنية.

2.1 المؤتمر الإسلامي و مطلب فصل الدين عن الدولة:

تمكنت عديد فعاليات الحركة الوطنية من الاتفاق على نقطة عمل، كمبادرة أولى للالتفاف حول مطالب مشتركة، وتمثل هذا في المؤتمر الإسلامي الأول سنة 1936، والذي كان أول تجمع من نوعه في الجزائر، والتي لم تعرف طيلة قرن من الزمن تجمعا تشترك فيه كل الاتجاهات، وتمثل فيه مختلف الطبقات وتبرز فيه وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث خلال المؤتمر الإسلامي.⁴

تظافت عدّة أسباب طفت على مسرح الأحداث بالجزائر، أدت إلى ضرورة انعقاد تجمع حزبي وشعبي من قبيل المؤتمر الإسلامي، فردود الفعل على قانون التجنيد الإجباري (1914/1906)، لم تكن قد بلغت مرحلة النضج المتمثل في التنظيم وتنسيق الجهود، بالإضافة إلى تنوع المواقف من الاحتفال المنوي باحتلال الجزائر سنة 1930، والتي لم تؤدّ إلى تجمع شعبي واسع النطاق، وأيضاً تجدر الإشارة إلى أنه وخلال هذه المرحلة الزمنية وتحديداً في العشرينيات والثلاثينيات كانت قد برزت ظاهرة المؤتمرات الإسلامية، على غرار مؤتمر الخلافة الإسلامية بالقاهرة، و المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس، ومؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد في جنيف، وقد كانت أخبار هذه المؤتمرات وحيثياتها تصل تباعاً إلى نخبة الجزائر و علمائها وإن لم يشتركوا فيها، كما لا يمكن إغفال التحولات السياسية الطارئة على هرم السلطة الفرنسية في الجزائر، ومختلف الظروف والمستجدات السياسية، على أن السبب المباشر والذي كان نقطة الارتكاز في انعقاد المؤتمر، كان مشروع بلوم فيولت*، والذي طرحته الإدارة قبل ذلك.

أما بخصوص الدعوة إلى عقد المؤتمر الإسلامي، فالفكرة تُنسبُ إلى الإمام عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حيث دعا إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي أو جبهة وطنية، لوضع قائمة من المطالب التي يطلبها الجزائريون من فرنسا، وكانت هذه الدعوة قد أُطلقت في جانفي من عام 1936، وسبق انعقاد المؤتمر بتحضيرات ومشاورات واسعة.

عُقد المؤتمر بالملعب البلدي بالعاصمة الجزائر، وذلك يوم الأحد 07 جوان 1936، بمشاركة مختلف التيارات السياسية والاجتماعية، على غرار النواب والعلماء والشبان والشيوخ والاشتراكيون والمرابطون، وقد غاب عن الاجتماع حزب نجم شمال إفريقيا وهو أعرق الأحزاب حينها،¹ و عقب التداول خرج المؤتمر بجملته هامة من المطالب، توجه على إثرها وفد تم تشكيله للذهاب إلى العاصمة باريس لتقديم المطالب إلى المسؤولين الفرنسيين، وعليه فقد استقبل الوفد بشكل رسمي في 23 جويلية 1936،² وتجدر الإشارة إلى أنه وفي السنة الموالية انعقد المؤتمر الإسلامي في دورة جديدة بتاريخ 07 جوان 1937، غير أنه لم يخرج عن مطالب ومقررات الدورة الأولى للمؤتمر.³

⁴ سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1945/1930)، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1992، ص151.
* مشروع بلوم فيولت: يُنسبُ هذا المشروع إلى صاحبيه ليون بلوم وهو كاتب ورجل دولة فرنسي ترأس حكومة الجبهة الشعبية سنتي 1973/1936، و موريس فيولت والذي كان حاكماً عاماً بالجزائر خلال العشرينيات، والذي شغل سنة 1936 منصب عضو في الحكومة الفرنسية مختص بالشؤون الجزائرية، وفيما يخص المشروع الذي حمل إسميهما، فإنه نصّ على منح حق التصويت لفئة النخبة، باعتبار أن مطالب الجزائر لا تتجاوز المساواة السياسية، وكان من الواضح أن هذا المشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى حرمان الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية، وقد كان من الممكن أن يمنع الحركة الوطنية من التطور، لأنه يمتص منها أغلبية المتعلمين والمفكرين الذين لم يكونوا ينظرون إلى أبعد من الاندماج وقتها. وقد لاقى المشروع رفض المعمرين والرأي العام في فرنسا، أنظر: بودريوع صبرينة، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر "المرحلة البومدينية نموذجاً (1978/1965)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص ص02-03، و:

Stora Benjamin Et Daoud Zakiya, Ferhat Abbas une autre Algérie, Casbah éditions, Alger, 1995, p p 85-86.

¹ سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1945/1930)، الجزء الثالث، عالم دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1992، ص ص151، 152، 153، 154، 156.

² قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939/1919)، الجزء الأول، ترجمة: ابن البار أمحمد، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2010، ص ص618.

³ المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، آثار أحمد توفيق المدني، المجلد الثامن، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2010، ص ص139.

كان لموضوع فصل الدين عن الإدارة الاستعمارية بالجزائر ومن ورائها الدولة الفرنسية، حظير كبير من نقاشات ومطالب المؤتمر الإسلامي، فالإمام ابن باديس قدّم نقطتين تتضمنان مطالب العلماء، وافق عليهما المؤتمر بالإجماع حيث ضُمَّتَا إلى ميثاق المؤتمر، أول النقطتين هو اعتبار العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية وما يتبع ذلك من إجراءات، والنقطة الثانية تتمثل في المطالبة بتولي جمعيات دينية أمور تسيير الشؤون الإسلامية،⁴ وهذا بعد أن يتم الاستقلال التام للدين الإسلامي مثل الأديان الأخرى،⁵ وقد نصّ ميثاق المؤتمر* صراحةً إلى عزل الكنيسة عن الدولة، وتطبيق ما يخص الدين الإسلامي وكافة شؤونه وفق هذا القانون،⁶ ونفس هذه المطالب تم الإفصاح والتأكيد على المطالبة بها مجدداً خلال المؤتمر الإسلامي الثاني صيف 1937، إلا أنها ظلت حبراً على ورق بسبب عدم التجاوب والتعاطي من طرف الإدارة الاستعمارية.⁷

2.2 مساعي الجمعية في إطار فصل الدين عن الإدارة:

كانت جمعية العلماء المسلمين على رأس الفعاليات المطالبة بضرورة فصل الدين عن الإدارة الاستعمارية بالجزائر¹، حيث كان هذا المطلب من المطالب الجوهرية والأساسية لديها،² فجد أنها تقدّمت منذ 1950 بمشروع يعكس تصورها ورؤيتها للموضوع*، قدّم إلى المجلس الجزائري*، إذ مهّدت للمشروع بمقدمة تاريخية، قبل أن تقترح تكوين مجلس إسلامي مؤقت، مهمته الاتصال بالإدارة، لكن هذا المشروع لم يلفت نظر أعضاء المجلس لتعارض ذلك مع رغبة الإدارة الاستعمارية حسب ما يُورده سعد الله،³ وقد كانت فكرة المشروع الذي تقدمت به الجمعية تكمن في تأسيس مجلس إسلامي أعلى مؤقت، يتكون من بعض العلماء الأحرار المعروفين في الأوساط الإسلامية، وبعض الأعيان المسلمين المعروفين بتدينهم وعدم شغلهم لأبيّ وظيفة رسمية، وكذا بعض الموظفين المسلمين، بشرط ألا يتجاوز عددهم نصف أعضاء المجلس، وقد تضمن المشروع المُقدّم من طرف الجمعية، وظائف وصلاحيات المجلس المؤقت والتي منها تكوين الجمعيات الدينية وترسيمها، وبأن تكون قرارات المؤتمر مُلزماً لا يفسخها إلا مؤتمر آخر، وأنه مع انعقاد المؤتمر الأول يُحل المجلس الإسلامي الأعلى المؤقت ويترك مكانه للمؤتمرين الذين يقومون بانتخاب مجلس إسلامي أعلى تُسند له مهمة تطبيق القرارات المُصادق عليها،⁴ ولطالما عملت الجمعية وعبر أكثر من نشاط على أساس فكرة حاجة الأمة لتأسيس مجلس إسلامي أعلى، من أجل تحقيق فصل الدين عن الإدارة.⁵

⁴ سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 157.

⁵ المدني أحمد توفيق، حياة كفاف "مذكرات في الجزائر 1925-1954"، الجزء الثاني، آثار أحمد توفيق المدني، المجلد الثاني، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2010، ص 365.

** أنظر: سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، ص 261-262.

⁶ قداش محفوظ، جزائر الجزائريين "تاريخ الجزائر 1830-1954"، ترجمة: المعراجي محمد، منشورات Anep، الجزائر، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2008، ص 332.

⁷ مراد علي، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر "بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 إلى 1940"، ترجمة: يحياتن محمد، دار الحكمة، الجزائر، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2007، ص 508.

¹ سالم محمد بهي الدين، ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص 23.

² بلحاج محمد، "الخطاب السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الإصلاحية والثورية من خلال وثائق أرشيفية- محمد سعيد الزموشي نموذجاً"، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في العصر الحديث والمعاصر، جامعة بلعباس، العدد الأول، ص 82.

* أنظر: زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر "دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة"، أعمال عبد الحميد زوزو، المجلد السابع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2010، ص 369-379.

** للمجلس الجزائري: عُرف كذلك باسم الجمعية الجزائرية، وهو مرحلة متطورة من المجالس والمفوضيات المالية التي تشكلت سنة 1900، وبعد الحرب العالمية الثانية تم ضم هذه المفوضيات المالية في مجلس مالي واحد، والذي تطور بدوره إلى مجلس تشريعي منذ أفريل 1948، وقد كان التمثيل فيه متساوياً بين الجزائريين والمغربيين، وهذا بـ 60 عضواً في الهيئة الأولى ومثلها في الهيئة الثانية ولمد سنة سنوات، مع تجديد نصف الأعضاء كل ثلاثة سنوات، وتتضمن الجمعية حوالي 10 لجان في مجالات متخصصة من بينها الدينية، والتي كانت تهتم بالقضايا والقرارات الدينية المطروحة على المجلس، وكان تأسيسها مع بداية الخمسينات، ومثلها 25 عضواً مقسمين بـ 11 من الهيئة الأولى و 14 من الهيئة الثانية، أنظر: حمري ليلي، عبد الرحمان فارس (1911-1991)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (تخصص أعلام الجزائر من 1830 إلى 1962)، جامعة وهران، 2006، ص 45-46.

³ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1962/1954)، الجزء العاشر، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2007، ص 612.

⁴ الزبير محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 50.

⁵ المدني، كتاب الجزائر، ص 464.

سواءً باسم الجمعية أو باسم رجالاتها، كان موضوع فصل الدين عن الإدارة في صميم أطروحاتهم، فالشيخ البشير الإبراهيمي مثلاً، عُرف فيما يخص هذه القضية بصولاته وجولاته و ملاحظته على حدّ تعبير عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، والذي يُحيلنا إلى سلاسل من المقالات الخاصّة للشيخ حول الموضوع، لاسيما في جريدة البصائر،⁶ وبإطلالة سريعة على آثار الإمام الإبراهيمي والتي جمعها نجله أحمد طالب الإبراهيمي، فإننا نجد للموضوع نصيباً وافراً في هذه الآثار، ففي الجزء الثاني منها على سبيل المثال، نجد تقريراً مُقدِّماً إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية بالجزائر والتابعة للحكومة الفرنسية، وهذا في جانفي 1944 حيث استمعت اللجنة المذكورة إلى آرائه، فتحدثت عن الشؤون الإسلامية و انتقدت تسييرها من طرف الإدارة، و عبّر عن حق الأمة في تسيير شؤونها الدينية بنفسها، إذ رأى بأنها أدري من حكومة لا تدين بهذا الدين،⁷ وفي كتاب مفتوح أرسله إلى وزير الداخلية الفرنسي سنة 1947، عبّر عن اعتقاد الأمة الجزائرية المسلمة **في أنّ حقها الديني لا ينبغي أن يكون محلّ جدالٍ، وأنها تطالب بفصل الدين الإسلامي عن الحكومة فصلاً رسمياً عاجلاً، و في بيان إداري آخر للجمعية سنة 1951، اعتبر أنّ "تدخل الحكومة الفرنسية في الشؤون الدينية للجزائريين باطل".⁸**

وفي أحد أعداد جريدة البصائر، نجد كتاباً مفتوحاً باسم الجمعية ورئيسها الشيخ الإبراهيمي إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وهذا سنة 1949، تضمن حديثاً من قبيل أنّ الدين الإسلامي "مملوك" للإدارة الاستعمارية في الجزائر، لأنها تحتكر التصرف فيه، كما و اعتبر مسألة فصل الدين عن الحكومة معلّقةً بالنظر إلى التنافس الحاصل بين الإدارتين المركزية في باريس والمحلية بالجزائر، فالأولى تتحكم بالفصل قولاً، والثانية تتحكم بالوصل عملاً، ثم خُوطب الرئيس الفرنسي عبر هذا الكتاب المفتوح بالقول " **... إنّ الشعب الجزائري أصبح في حالة يأس من العدالة ...**"¹، وفي موضع آخر اعتبر الإمام البشير الإبراهيمي أنّ " **... كل ما قررته هذه الحكومة المسيحية، وكلّ ما تقرره في شؤون ديننا باطل، منقوض ديناً وعقلاً وقانوناً ...**"²، كما توجد العديد من المقالات و الإشارات حول هذا الموضوع سواء في مقالات مختلفة من مختلف أعداد جريدة البصائر، أو عبر أجزاء سلسلة آثار الإمام الإبراهيمي، ومنها المحاضرة التي ألقاها عبر إذاعة صوت العرب بالقاهرة سنة 1955، والتي أوردَ مضمونها في خامس الأجزاء من آثار الإمام.³

تناول مساعي جمعية العلماء في المطالبة والسعي لفصل الدين عن الإدارة الاستعمارية كنموذج، لا يعني عدم وجود مساعي أخرى لباقي أطراف الحركة الوطنية في هذا الإطار، ففي إطار الحركات الإصلاحية مثلاً نجد الحركة الإصلاحية بزعامة الشيخ الطيب العقبي والتي تكونت رسمياً بتاريخ 28 أوت 1947، والتي طالبت في بياناتها الحكومة الفرنسية بتأسيس مجلس إسلامي أعلى لتسيير شؤون الدين الإسلامي، يضم لجاناً علمية وإدارية ومالية ولجنة خاصة بالأوقاف، بحيث تكون لكل لجنة مهامها الخاصة بعيداً عن أي تدخل من الإدارة الفرنسية المحلية بالجزائر.⁴

و كإشارة فيما يخص باقي تيارات الحركة الوطنية، فنذكر على سبيل المثال البيان الجزائري الذي وجهه فرحات عباس بمناسبة نزول قوات الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942، والذي صدر بتاريخ 10/02/1943، وقد جاء البيان الجزائري في شكل مذكرة طويلة موجهة إلى الحاكم العام بالجزائر، تحت عنوان " **الجزائر في مواجهة الصراع الاستعماري**"⁵، وقد ذكّر هذا البيان في البداية بالتفرقة التي تنتهجها فرنسا بين الجزائريين والمعمرين، وعدم احترامها لعادات وتقاليد الجزائريين، كما دعا لضرورة الاعتراف بالشخصية الوطنية باعتبارها منفصلة عن الشخصية

⁶ بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1954/1945)، الجزء الثالث، منشورات السائح، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2009، ص271.

⁷ الإبراهيمي محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1964/1954)، جمع وتقديم: الإبراهيمي أحمد طالب، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص133، 136.

⁸ **لطالما عبّر الإبراهيمي عن مطالب الجزائريين تحت بمصطلح "الأمة"، وهو المصطلح والفكرة التي عمل عليها كثيراً إلى جانب عمله على الهوية الجزائرية ومقوماتها، مع العلم أنّ فرنسا لم تكن تعترف بوجود أمة جزائرية أساساً.**

⁸ نفسه، ص154، 155، 405، 407.

¹ البصائر، العدد 81، 1949/05/30.

² الإبراهيمي محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1964/1954)، جمع وتقديم: الإبراهيمي أحمد طالب، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص107.

³ الإبراهيمي محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1964/1954)، جمع وتقديم: الإبراهيمي أحمد طالب، الجزء الخامس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص71.

⁴ الإصلاح، العدد 71، 1948/02/05.

⁵ زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر "دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة"، أعمال عبد الحميد زوزو، المجلد السابع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2010، ص222.

الفرنسية،⁶ ومن بين أهم المطالب التي نادى بها البيان في مطالبه، إقرار دستور جزائري خاص يتضمن بنداً أساسياً هو حرية العبادة لكل السكان وتنفيذ مبدأ فصل الدين عن الدولة لكل الأديان،⁷ كما نذكر التقارب الذي حصل بين جمعية العلماء المسلمين وبعض التيارات الوطنية وعلى رأسها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس، حينما أعلنوا عن تكوين الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، بتاريخ 1951/08/05،⁸ وقد شارك ممثلون عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ذات المطالب الاستقلالية (أحمد مزغنة، عبد الرحمان كيوان)، ومن بين المطالب التي أكدت عليها الجبهة الجديدة، تطبيق فصل الدين عن الإدارة وإلغاء أي تدخل لهذه الأخيرة في الشؤون الدينية والإسلامية بالجزائر.⁹

3. الإدارة الاستعمارية وقوانين فصل الدين عنها بالجزائر

من الأصول التي قامت عليها الجمهورية الفرنسية الثالثة هو فصل الدين عن الحكم، وكان من المفروض أن يكون الفصل عامًا لجميع الأديان وفي جميع الأقطار التي تخضع للسلطة الفرنسية، وعليه فقد أقرت الحكومة المركزية في باريس قانون 09 ديسمبر 1905، والذي طُبِقَ في فرنسا دون الجزائر، هذه الأخيرة بقي كل شيء فيها على حاله، وقد كان هذا القانون أحد ركائز مساعي الحركة الوطنية الخاصة بفصل الدين عن الدولة.¹⁰

3.1 قانون 27 سبتمبر 1907:

امتداداً لقانون 1905 سالف الذكر، جاء القانون الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1907 ليخص الجزائر هذه المرة، وينص بشكل صريح على فصل الدين عن الحكومة، وإعطاء الجزائريين حريتهم الكاملة في كل ما يتعلق بديانتهم، وقد فهم الجزائريون بأن هذا القرار يعنيهم بشكل مباشر دون غيرهم، بصفتهم من حرّموا من هذا الحق طيلة قرن من الزمن، هذا عن القانون الذي صدر فعلاً، فماذا عن التطبيق على أرض الواقع؟

لم يعرف هذا القانون طريقه إلى التطبيق، عبر أي بند من بنوده، إذ بقيت الإدارة الاستعمارية في الجزائر تتصرف في الشؤون الإسلامية بحرية مطلقة، فكانت المسؤولة عن المساجد وعمالها، وعن الوظائف الدينية التي حولتها إلى وظائف حكومية، هذا ويُشير عبد الحميد زوزو إلى أن قانون 1907، لم يطبق منه حرف واحد، بل وقع من الإدارة ما يناقضه، على غرار تشكيلها لبعض الهيئات الدينية التي لا علاقة للمسلمين في اختيارها، بل وأسندت رئاستها في بعض الأوقات إلى أشخاص مسيحيين، وحسب ما يفيد به زوزو دائماً، فإن الإدارة قد أنشأت فرعاً إدارياً دينياً كسائر إداراتها التي تخدم بها استعمارها للبلاد الجزائرية.¹

ألحقت الشؤون الإسلامية بإدارة الأمور الأهلية في الولاية العامة،² وكان عمالها يُعدّون موظفين معيّنين ولهم رواتب، ويخضعون للجزاء والعقاب، فكان الأعداء المشرفون على المسائل الدينية لا يستطيعون بأي حال من الأحوال السماح لأنفسهم بمعارضة السلطات لأن وضعيتهم المادية مرتبطة بالإدارة،³ وفيما يخص قانون 1907، فقد شمل تطبيقه الديانتين المسيحية واليهودية بالجزائر، وتم استثناء الديانة الإسلامية من ذلك، إذ أضحت أمور تسيير هاتين الديانتين من اختصاص جماعات ممن تدين بهذه الديانات مع كونهم أقلّيات،⁴ بل أن هذا القانون كان فرصة للإدارة للتمييز بين الأديان في الجزائر، وهو ما كان واضحاً حسب كثيرين،⁵ بحيث أخذت تُشجع على نشر المسيحية وكذا

⁶ Mahsas Ahmed, Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de la 1ère Guerre Mondiale à 1954, PARIS, 1979, p 62-63.

⁷ زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، ص 224.

⁸ Kaddache Mahfoud, Histoire du Nationalisme Algérien, SNED, Alger, 1980, p872.

⁹ المنار، العدد 06، 1951/07/30.

¹⁰ زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، ص 374.

¹ زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، ص 374-375.

² المدني، كتاب الجزائر، ص 462.

³ بن العقون، المرجع السابق، ص 40.

⁴ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة (1954/1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص 42.

⁵ سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900/1930)، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1992، ص 121.

الحركات التبشيرية في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الميزانية المخصّصة لهاتين الديانتين ضعف ما كان مخصّصاً للديانة الإسلامية بالجزائر طبعاً.

3.2 أهم الإجراءات المتعلقة بفصل الدين عن الإدارة:

3.2.1 اللجان الاستشارية: في عام 1930 أنشأت الإدارة الاستعمارية بالجزائر، لجاناً استشارية للشعائر الدينية الإسلامية في كل مقاطعة، و برئاسة شخص أوروبي و عضوية ممثل من إدارة الشرطة الاستعمارية، و بعد مرور 14 سنة على تأسيسها أقدمت الإدارة على حلّ هذه اللجان بتاريخ 03 أوت 1944،⁶ وهو الإجراء الذي رأى فيه العلماء انتصاراً لهم، لأنه سيمكنهم من الإشراف على الشؤون الإسلامية، و يُحقّق لهم ما سعوا إليه طويلاً، ألا وهو فصل الدين عن الدولة، أسوةً بما حدث مع المسيحية واليهودية، ولكن مع هذا فإن الإدارة لم تسلّم لهم حقّ تسيير الشؤون الإسلامية، و قامت بفتح نقاش حول هذا الموضوع في المجلس الجزائري، ممّا أتاح لها أن تبقى في يدها حقّ تعيين ممثلي الديانة الإسلامية، رغم كل القوانين الصادرة في هذا المجال.⁷

3.2.2 وعود الجنرال كاترو 1944:

بتاريخ 04 أوت 1944، صرّح كاترو، وهو الحاكم العام بالجزائر آنذاك بأنه سيتم تطبيق مبدأ فصل الدين عن الحكومة، بالنظر إلى قانون 27 سبتمبر 1907، وهو التصريح الذي استتبشر به الجزائريون خيراً، خصوصاً بعد أن أعقبه تشكيل لجنة إصلاحات،¹ لكن سرعان ما خاب ظن المستبشرين، وهذا عند إقدام الإدارة في نفس الأسبوع الذي صدرت فيه تصريحات و وعود كاترو، بتعيين مفتي الجزائر بنفس الطريقة القديمة، و وفقاً للمعايير الاستعمارية المعهودة على حدّ تعبير العربي الزبيري.²

3.2.3 دستور 20 سبتمبر 1947:

بعد أن نصّ دستور أكتوبر 1946 للجمهورية الرابعة في باريس، على أنّ العملات الجزائرية الثلاثة فرنسية، ترك للبرلمان الفرنسي أمر وضع تنظيم إداري خاص بالجزائر،³ و بالفعل أقرّ البرلمان الفرنسي في 20 سبتمبر 1947 قانوناً أساسياً للجزائر، نصّ في المادة 56 منه، على أنّ استقلال الدين الإسلامي عن الحكومة في الجزائر، مضمون كبقية الأديان،⁴ وقد نصّ هذا الدستور صراحة على أن فصل الدين عن الإدارة مكفول لكل الجزائريين،⁵ وقد جاءت هذه المادة الدستورية كالتالي: "الاعتراف رسمياً باللغة العربية كلغة من لغات الاتحاد الفرنسي لا على أنها لغة قومية، و فصل الدين الإسلامي عن الإدارة، وتكوين هيئة من رجال الدين الإسلامي للإشراف على شؤونه"، ولكن وكالعادة فإنّ الإدارة المحلية بالجزائر تلكأت في التطبيق، وحاولت تجاهل القرار، بل وماطلت في هذا حتّى اندلعت الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954، و القرار لم يعرف طريقه للتنفيذ.⁶

● خاتمة:

⁶ بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ص 67.

⁷ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة، ص 24.

¹ زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، ص 376.

² الزبيري، المرجع السابق، ص 49.

³ بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ص 68.

⁴ زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، ص 376.

⁵ COLLOT CLAUDE ,Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), OPU, Alger, 1987, p175.

⁶ بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ص 68.

منذ انطلاق الحملة الفرنسية لاحتلال الجزائر، كانت الدوافع الدينية المحركة لها واضحة للعيان، وهو ما سيتجلى فيما بعد في السياسة التي تعاملت بها الإدارة الاستعمارية بالجزائر مع الشؤون الدينية الإسلامية (أوقاف- حج- مساجد- قضاء- إفتاء- مناصب رسمية....) حيث أحكمت السيطرة عليها، وقامت بتسييرها بشكل مباشر و عبر كافة سنوات الاحتلال، رغم صدور قانون فصل الدين عن الدولة في فرنسا أولاً وبالجزائر لاحقاً، لكنه لم يطبق على الشؤون الإسلامية، بل اقتصر في الجزائر على الشؤون المسيحية و اليهودية فقط، فتصرّفت فرنسا بكل حرية فيها و بدون رادع وبكل الوسائل و بقبضة حديدية، وهو ما انعكس سلباً على الشعب الجزائري و عبر مختلف الجوانب فتصفية الأوقاف مثلاً والسيطرة عليها كان له بالغ الأثر الاجتماعي على الجزائريين من فقر و تسوّل و جهل و غير ذلك، كل هذا أدى ومع بداية ظهور الحركة الوطنية بأحزابها و جمعياتها و نشاطها و لا سيما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لتبني مطلب فصل الدين عن الدولة، من أجل تولي هيئات و شخصيات دينية جزائرية عبر مجالس و جمعيات تسيير هذا الجانب، حماية للدين و حرصاً عليه من جهة و إنقاذاً له و للشعب من المخططات الاستعمارية و محاولة ضرب الهوية الوطنية في مقتل من جهة أخرى، فكان لهم مساع و نشاطات حثيثة في هذا الجانب، عبر المؤتمر الإسلامي 1936 أو عبر المراسلات و العرائض و الشكاوى لدى الجهات و الهيئات الإدارية المختصة، أو عبر المجلس الجزائري (الجمعية الجزائرية)، أو كذلك عبر التنسيق مع باقي تيارات الحركة الوطنية على اختلاف توجّعاتها، فكان هذا المبدأ (فصل الدين عن الدولة) من أدبيات الجمعية و أساسياتها، فكانت تستغل كل مناسبة أو حدث أو تجمع لتحرّكه من جديد، و رغم كل الوعود الفرنسية و التشريعات و القوانين المصادق عليها إلا أنه لم يعرف طريقه إلى التطبيق إطلاقاً، حتى سقط مع اندلاع الثورة التحريرية حيث أصبح الاستقلال هو المطلب الأوّل و الأساسي ودونه تسقط باقي المطالب.